INTOSAI-P 12

قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - إحداث الفارق في حياة المواطنين

اصدرت مبادئ الإنتوساي من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – الإنتوساي كجزء من إطار عمل الإنتوساي للاصدارت المهنية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع:

www.issai.org

INTOSAI

INTOSAI

الإنتوساي، 2019

1) المعروف سابقًا باسم المعيار12 لأجهزة الرقابة المالية والمحاسبة

2) اعتمد في 2013

3) مع وضع إطار عمل الإنتوساي للإصدارات المهنية (IFPP)، الذي أعيد تسميته بـالمبدأ 12 للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة المالية مع تغييرات تحريرية في سنة 2019

المبدأ 12 للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة المالية متاح بجميع لغات الإنتوساي الرسمية: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية والإسبانية.

جدول المحتويات

تمهيد 4

تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام 6

المبدأ الأول: حماية وصيانة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 6

المبدأ الثاني: تنفيذ مهام الرقابة بما يكفل أن تتم مساءلة الحكومة وهيئات القطاع العام عن إدارتها للموارد المالية واستغلالها 7

المبدأ الثالث: تمكين القائمين على إدارة القطاع العام من الاضطلاع بمسؤولياتهم في الاستجابة لنتائج الرقابة والتوصيات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة 7

المبدأ الرابع: الإبلاغ عن نتائج الرقابة وبالتالي تمكين الجمهور من مساءلة هيئات القطاع الحكومي والقطاع العام 8

اظهار قوة الصلة بالمواطنين, البرمان و اصحاب المصلحة الاخرون 8

المبدأ الخامس: التجاوب مع البيئات المتغيرة والمخاطر الناشئة 8

المبدأ السادس: التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة 9

المبدأ السابع: أن تكون مصدرا موثوقا للتبصر المستقل والموضوعي لدعم التغيير المفيد في القطاع العام 9

ان تكون منظمة نموذجية من خلال القيادة المثالية 10

المبدأ الثامن: ضمان شفافية ومساءلة الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 10

المبدأ التاسع: ضمان الإدارة الرشيدة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 11

المبدأ العاشر: الامتثال لمدونة قواعد السلوك بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة 11

المبدأ الحادي عشر: بذل الجهد نحو تحقيق امتياز وجودة الخدمة 11

المبدأ الثاني عشر: بناء الكفاءات من خلال التشجيع على التعلم وتبادل المعارف 12

تمهيد

1) تعتبر الرقابة على القطاع الحكومي، والتي تنهض بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، عامل مهم في إحداث الفارق في حياة المواطنين. ولعمليات الرقابة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام تأثير إيجابي يتمثل في بث الثقة في المجتمع، لكونها توجه عقول المسؤولين عن الموارد العامة إلى كيفية استغلال تلك الموارد. ومن شأن هذه التوعية أن تعزز من القيم المرغوبة وتؤكد على آليات المساءلة، وهو ما يؤدي بدوره إلى اتخاذا القرارات بكفاءة أكبر. فما أن يتم الإعلان عن نتائج الرقابة التي يقوم بها جهاز الرقابة المالية والمحاسبة، حتى يكون المواطن مخولا بمساءلة المسؤولين عن الموارد العامة. وبهذه الطريقة تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الارتقاء بكفاءة ومساءلة وفعالية وشفافية الإدارة الحكومية[1]وهكذا فإن من شأن الجهاز الرقابي الذي يتصف بالاستقلالية والفعالية والمصداقية أن يكون أحد المكونات الضرورية في أي نظام ديموقراطي، حيث تشكل المساءلة والشفافية والنزاهة أجزاء لا غنى عنها في أية ديموقراطية مستقرة.

2) في ظل أي نظام ديمقراطي، يتم إنشاء الهياكل وتمكين الممثلين المنتخبين لتنفيذ إرادة الشعب والتصرف نيابة عنهم عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية. أما الخطر الكامن في مؤسسات القطاع العام في ظل الديمقراطية فهو احتمال أن يساء استغلال السلطة والموارد أو تكون ضحية سوء الإدارة، مما يؤدي إلى ضعف الثقة وهو ما يمكن أن يقوض جوهر النظام الديمقراطي ذاته. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يكون بوسع المواطن مساءلة من يمثله وينوب عنه. ولن يكون من الممكن مساءلة الممثلين المنتخبين ديموقراطية إلا إن كان بوسعهم هم أنفسهم مساءلة من يقومون على تنفيذ قراراتهم. وتواءم مع روح إعلان ليما[2] فإن من المكونات المهمة لدورة المساءلة وجود جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة يتسم بالاستقلالية والفعالية والمصداقية للتدقيق على إدارة واستغلال الموارد العامة.

1 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/66/209.

2 المعيار INTOSAI -P1 إعلان ليما.

3) ان العمل لأجل المصلحة العامة يفرض مسؤولية إضافية على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وذلك لإثبات أهميتها المستمرة للمواطنين والبرلمان وغيرهما من أصحاب المصلحة[3] (3) ومن شأن الأجهزة الرقابية أن تؤكد على أهميتها من خلال الاستجابة بشكل مناسب للتحديات التي يواجهها المواطنون، وتوقعات مختلف أصحاب المصلحة، والمخاطر الناشئة والبيئات المتغيرة التي تجري فيها عمليات الرقابة المالية والتدقيق. وعلاوة على ذلك، فمن المهم أن تقيم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حوار هادفاً وفعالا مع أصحاب المصلحة تبين من خلاله أن عملها يسهل الارتقاء بالقطاع العام. ومن شأن هذا أن يتيح للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تكون مصدرا موثوقا للتبصر المستقل والموضوعي، بما يدعم التغيير المفيد في القطاع العام.

4) تحتاج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حتى تكون قادرة على أداء وظائفها وضمان قيمتها بالنسبة للمواطنين، إلى أن تكون جديرة بالثقة. ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا كانت هي بدورها تقبل الحكم عليها بموضوعية باعتبارها ذات مصداقية واختصاص واستقلالية، وأنها مسؤولة عن عملياتها. وحتى يكون هذا ممكنا، فإن من اللازم أن تكون مع تصرف يوائم أوساط الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مؤسسات نموذجية، وأن تكون مثالا يحتذى به أمام بقية الهيئات الأخرى في القطاع العام ولمهنة الرقابة على الحسابات بوجه عام.

5) تتمحور المبادئ المنصوص عليها في هذه الوثيقة حول ما هو متوقع بصورة أساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إحداث فارق في حياة المواطنين. حيث يعتمد مدى قدرة أي جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة على:

5.1) إحداث الفارق في حياة المواطنين على قدرة الجهاز،

5.2) تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام؛

5.3) إظهار أهميتها المستمرة للمواطنين والبرلمان وبقية أصحاب المصلحة؛ وأن تكون نموذجا يحتذى به أمام بقية الهيئات والمؤسسات.

6) تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ظل مهام ونماذج مختلفة. ومع ذلك، فإن المقصود من هذه الأهداف والمبادئ أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة نحو تمكينها من التواصل والتعريف بما تمثله من قيمة وفوائد تعود على الديمقراطية والمساءلة حسب اختصاص كل منها. وتنطبق المبادئ بالقدر نفسه على موظفي الجهاز والقائمين بمهام وأعمال بالنيابة عن الأجهزة العليا للرقابة[4] (٤) حيث يتم تشجيع الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تطبيقها وتقييم مدى امتثالها لهذه الأحكام وفقا للأوساط التي تعمل فيها كل منها.

3 يقصد ب"صاحب المصلحة" في هذا المستند أي شخص أو مجموعة أو منظمة أو عضو أو نظام بوسعه أن يؤثر أو يتأثر بأفعال وغايات وسياسات الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام. المصدر: www.businessdictionary.com مع تصرف يوائم أوساط الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

4 انظر كذلك مبادئ الإنتوساي INTOSAI-P20 مبادئ الشفافية والمساءلة المبدا 5.

تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام

لضمان أن يتصرف المسؤولون المنتخبون على أفضل نحو يحقق مصالح المواطنين الذين يمثلونهم، يلزم أن تتم مساءلة الحكومات ومؤسسات القطاع العام عن الإشراف على الموارد العامة واستغلالها. وتعمل الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة من خلال الرقابة المستقلة على عمليات القطاع العام وإعداد التقارير بالنتائج التي توصلوا إليها. وهو الأمر الذي يمكن القائمين على إدارة القطاع العام من أداء مسؤولياتهم، استجابة لنتائج الرقابة وتوصياتها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وبالتالي إكمال دورة المساءلة.

المبدأ الأول: حماية وصيانة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة[5]:

1) ينبغي أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جاهدة لتعزيز إطار دستوري أو تشريعي أو قانوني مناسب وفعال وصيانته والحفاظ عليه.

2) ينبغي أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى الحفاظ على استقلالية رؤساءها وأعضاءها، بما في ذلك تأمين المنصب والحصانة القانونية وفقا للتشريعات المعمول بها، الأمر الذي يكفل النهوض الطبيعي بواجباتهم.

3) ينبغي أن تستغل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة صلاحياتها وحرية تصرفها في أداء وظائفها ومسؤولياتها بما يسهم في تحسين إدارة الأموال العامة

4) للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حقوق غير مقيدة للوصول والاطلاع على جميع المعلومات

5) اللازمة لحسن أدائها لمسؤولياتها التي نص عليها القانون.

6) للأجهزة الرقابية حرية اتخاذ القرار بشأن مضمون وتوقيت تقاريرها.

7) ينبغي أن تمتلك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الآليات المناسبة لمتابعة نتائج الرقابة وتوصياتها.

8) تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للحفاظ على الاستقلالية المالية والإدارية وحيازة الموارد الإدارية والبشرية والمادية المناسبة

9) تقدم الأجهزة الرقابية تقريرا عن أية مسائل يمكن أن تؤثر على قدرتها على أداء عملها وفقا لولاياتها و/أو إطارها التشريعي.

5 أنظر أيضا قرار الأمم المتحدة A/66/209 وإعلان مكسيكو حول استقلالية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة– المبدأ INTOSAI-P10.

المبدأ الثاني: تنفيذ مهام الرقابة بما يكفل أن تتم مساءلة الحكومة وهيئات القطاع العام عن إدارتها للموارد المالية واستغلالها:

1) ينبغي أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ووفقا لتفويضها والمعايير المهنية المطبقة، بتنفيذ أي من الإجراءات التالية أو جميعها:

أ) الرقابة على البيانات المالية[6]، وكذلك البيانات غير المالية حال اقتضى الأمر ذلك.

ب) الرقابة على الأداء[7]

ج) رقابة الالتزام وفقا للسلطة المعمول بها[8].

2) يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أيضا، ووفقا لتفويضها، تنفيذ مهام أخرى، ومنها على سبيل المثال التحقيق القضائي في استخدام الموارد العامة أو المسائل الأخرى التي تتعلق مناسب، ووفقا لتفويضها، مع مخاطر المخالفات[9].

3) ينبغي أن تتجاوب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشكل المالية والاحتيال والفساد.

4) ينبغي أن تقدم الأجهزة الرقابية تقارير الرقابة المالية، وفقا قانونها، إلى السلطة التشريعية أو أي هيئة عامة مسؤولة أخرى، حسب الاقتضاء ومسودة للمصادقة.

المبدأ الثالث: تمكين القائمين على إدارة القطاع العام من الاضطلاع بمسؤولياتهم في الاستجابة لنتائج الرقابة والتوصيات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة:

1) ينبغي أن تضمن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حسن التواصل مع الهيئات الخاضعة للرقابة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء، وأن تطلعها على مستجدات عملية الرقابة فيما يتعلق بالمسائل الناشئة عن أعمال الجهاز.

2) تزود الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وفقا لتفويضها، السلطة التشريعية ولجانها، أو إدارة الهيئات الخاضعة للرقابة ومجالس الإدارة بالمعلومات الهامة والموضوعية وفي الوقت المناسب.

3) تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تحليل تقارير الرقابة كلا على حدة لتحديد المواضيع والنتائج المشتركة والاتجاهات السائدة والأسباب الجذرية ووضع توصيات الرقابة، ومناقشتها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

6 ISSAI 200 المبادئ الاساسية للرقابة المالية

7 معيار issai 300 مبادئ تدقيق الأداء.

8 يقصد بتعبير " السلطة المعمول بها" القوانين والتنظيمات والمبادئ الخاصة بالإدارة المالية للقطاع العام والسلوك المهني لمسؤولي القطاع العام: المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – 400 مبادئ تدقيق الالتزام.

9 أنظر ايضا معيار INTOSAI -P10 المبدأين 3 و6.

4) ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ودون المساس باستقلالها، تقديم المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها استخدام نتائج الرقابة وآرائها بحيث تحقق أقصى تأثير، ومن ذلك توفير إرشادات الممارسة الجيدة.

5) ينبغي على الأجهزة الرقابية إقامة علاقات مهنية مع اللجان الرقابية التشريعية ذات الصلة وإدارة الهيئات الخاضعة للرقابة ومجالس الإدارة لمساعدتها على فهم أفضل لتقارير الرقابة على الحسابات وتوصياتها واتخاذ الإجراءات المناسبة

6) على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وحسبما يكون مناسبة، التقدم بتقاريرها بشأن إجراءات المتابعة التي تتخذها فيما يتعلق بتوصياتها.

المبدأ الرابع: الإبلاغ عن نتائج الرقابة وبالتالي تمكين الجمهور من مساءلة هيئات القطاع الحكومي والقطاع العام:

1) ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقديم تقرير معلوماتي موضوعي يتصف بالبساطة والوضوح، وذلك باستخدام لغة يفهمها جميع أصحاب المصلحة.

2) على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تنشر تقاريرها علانية وفي توقيتات محددة[10].

3) على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تسهل الاطلاع على تقاريرها من قبل أصحاب المصلحة باستخدام أدوات التواصل المناسبة[11].

اظهار قوة الصلة بالمواطنين, البرمان و اصحاب المصلحة الاخرون

تؤكد الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على قوة تواصلها من خلال التجاوب بشكل مناسب مع تحديات المواطنين، وما ينتظره منها أصحاب المصلحة، والمخاطر الناشئة والبيئات المتغيرة والتي تجري فيها عمليات الرقابة المالية. وعلاوة على ذلك، ولتكون بمثابة صوت ذي مصداقية لإحداث تغيير بناء، فمن المهم أن تتبنى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فهما جيدا للتطورات في القطاع العام على نطاق أوسع وإجراء حوار هادف مع أصحاب المصلحة حول كيفية عمل الجهاز بطريقة تسهل من عملية الارتقاء بالقطاع العام.

المبدأ الخامس: التجاوب مع البيئات المتغيرة والمخاطر الناشئة:

1) ينبغي أن تكون الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على بينة من توقعات أصحاب المصلحة وأن تتجاوب معها، حسب الاقتضاء، في الوقت المناسب وبدون المساس باستقلالها.

10 انظر ايضا معيار INTOSAI -P20: المبدأ 8..

11 انظر ايضا معيار ا INTOSAI -P20: المبدأ 8.

2) ينبغي أن تتجاوب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، خلال وضعها لبرنامج عملها، بالشكل المناسب مع القضايا الرئيسية التي تؤثر على المجتمع.

3) تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتقييم المخاطر الناشئة والمتغيرة في بيئة الرقابة المالية والتجاوب معها في الوقت المناسب، ومن ذلك تعزيز آليات لمعالجة المخالفات المالية والاحتيال والفساد.

4) تضمن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن توضع توقعات أصحاب المصلحة والمخاطر الناشئة في الاعتبار عند وضع الخطط الاستراتيجية وخطط الرقابة، حسب الاقتضاء.

5) ينبغي أن تواكب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المسائل ذات الصلة والتي تجري مناقشتها في المحافل المحلية والدولية والمشاركة في تلك المحافل حيثما كان ذلك مناسبا.

6) تؤسس الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لآليات جمع المعلومات وصنع القرار وقياس الأداء لتعزيز صلتها بأصحاب المصالح.

المبدأ السادس: التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة:

1) ينبغي أن تتواصل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بطريقة تزيد من معرفة أصحاب المصلحة وفهم دور ومسؤوليات الجهاز بصفته مدقق مالي مستقل للقطاع العام.

2) ينبغي أن تسهم اتصالات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بأصحاب المصلحة في التوعية بالحاجة إلى ترسيخ الشفافية والمساءلة في القطاع العام.

3) ينبغي أن تتواصل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع أصحاب المصلحة لضمان فهم عمل الرقابة المالية وما تخرج به من نتائج.

4) تتفاعل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالشكل المناسب مع وسائل الإعلام من أجل تسهيل التواصل مع المواطنين[12].

5) تنخرط الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع أصحاب المصلحة، مع الاعتراف بوجهات نظرها، دون المساس باستقلال الجهاز.

6) ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إجراء تقييم دوري للتعرف إذا كان الجهاز يتواصل بشكل فعال أم لا.

المبدأ السابع: أن تكون مصدرا موثوقا للتبصر المستقل والموضوعي لدعم التغيير المفيد في القطاع العام:

1) ينبغي أن يستند عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى الحكم المهني المستقل والتحليل السليم والقوي.

12 انظر ايضا معيار الإنتوساي INTOSAI -P20 المبدأ 8.

2) تسهم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في النقاش حول التحسينات في القطاع العام دون المساس باستقلالها.

3) تستغل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بوصفها شريك نشط في مهنة الرقابة على القطاع العام محلية ودولية، معارفها ورؤاها في مناصرة إصلاحات القطاع العام، وعلى سبيل المثال في مجال إدارة المالية العامة.

4) ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إجراء تقييم دوري للتعرف على أصحاب المصلحة وما إذا كانوا يعتقدون أن لها دور فعال ومساهمة في تحسين القطاع العام أم لا.

5) ينبغي أن تتعاون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دوليا داخل الإنتوساي، ومع المنظمات المهنية الأخرى ذات الصلة من أجل تعزيز دور مجتمع الأجهزة الرقابية في معالجة القضايا العالمية المتصلة بالرقابة على القطاع العام والمحاسبة والمساءلة.

ان تكون منظمة نموذجية من خلال القيادة المثالية

يجب أن تكون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جديرة بالثقة. ولابد أن تعتمد مصداقيتها على كونها مؤسسات مستقلة مختصة ومساءلة علنا عن عملياتها. وحتى يتحقق هذا، لابد أن تكون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قدوة ومثالا يحتذى به.

المبدأ الثامن: ضمان شفافية ومساءلة الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة[13]:

1) ينبغي أن تنهض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بواجباتها بطريقة تكفل المساءلة والشفافية والإدارة العامة الرشيدة.

2) ينبغي أن تعلن الأجهزة الرقابية عن ولاياتها ومسؤولياتها ومهامها واستراتيجيتها.

3) تستخدم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بما يتناسب مع ظروفها، معايير وعمليات وأساليب الرقابة[14] التي تتصف بالموضوعية والشفافية، وتعريف أصحاب المصلحة بما تستخدمه من معايير وأساليب.

4) تدير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عملياتها اقتصاديا وبكفاءة وفعالية وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها، وتقدم تقارير علنية بشأن هذه المسائل، حسب الاقتضاء.

5) تخضع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للمراجعة والتدقيق الخارجي المستقل، بما في ذلك الرقابة الخارجية على عملياتها، وإتاحة هذه التقارير للجهات المعنية.

13 انظر ايضا معيار الإنتوساي INTOSAI -P20

14 انظر معيار الإنتوساي 100 المبادئ الأساسية للرقابة في القطاع العام.

المبدأ التاسع: ضمان الإدارة الرشيدة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

1) تتبنى وتتمثل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمبادئ الإدارة الرشيدة وتقدم تقاريرها بشكل مناسب بهذا الشأن.

2) تقدم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقارير دورية عن أدائها لكي تخضع لمراجعة مستقلة، ومن ذلك على سبيل المثال مراجعة النظراء.

3) يجب أن يكون لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إدارة تنظيمية مناسبة وهيكل دعم من شأنه تنفيذ عمليات الإدارة الرشيدة ودعم الرقابة الداخلية والممارسات الإدارية السليمة.

4) تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتقييم المخاطر التنظيمية بشكل دوري وتكمل هذا مع مبادرات إدارة مخاطر تنفذ بشكل مناسب وترصد بانتظام، من خلال وظيفة الرقابة الداخلية الموضوعية على سبيل المثال.

المبدأ العاشر: الامتثال لمدونة قواعد السلوك بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة:

1) ينبغي أن تطبق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مدونة لقواعد السلوك[15] تنسجم مع تفويضها وتكون مناسبة لظروفها، مثل مدونة قواعد السلوك التي تبنتها الإنتوساي.

2) ينبغي أن تطبق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مستويات عالية من النزاهة والأخلاق كما ورد في مدونة قواعد السلوك[16].

3) تضع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة السياسات والعمليات المناسبة لضمان الوعي والالتزام بمتطلبات مدونة قواعد السلوك داخل الجهاز.

4) تنشر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة القيم الأساسية والالتزام بأخلاقيات المهنة.

5) تطبق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة القيم الأساسية والتزامها بأخلاقيات المهنة في جميع جوانب عملها، وذلك لتكون مثالا يحتذى به.

المبدأ الحادي عشر: بذل الجهد نحو تحقيق امتياز وجودة الخدمة[17]:

1) تضع الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز ثقافة الداخلية تدرك أن الجودة هي الأساس في تنفيذ جميع جوانب عملها.

15 مدونة قواعد السلوك هي بيان متكامل للقيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه العمل اليومي للمدققين.

16 مدونة قواعد السلوك هي لائحة داخلية، وضعت وفقا لبيئة كل جهاز، وتؤسس للأحكام المؤسسية التي تحكم سلوك المدققين الماليين. وتتضمن المدونة القيم والمبادئ المدرجة في مدونة قواعد السلوك. انظر ايضا معيار INTOSAI -P20 المبدا 4.

17 17 انظر ايضا معيار الإنتوساي 140 رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

2) ينبغي السياسات وإجراءات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تقتضي من جميع الموظفين وجميع الأطراف العاملة بالنيابة عنها الامتثال للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة.

3) تنص سياسات وإجراءات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على أن الجهاز لن ينفذ سوى العمل الذي فوض بتنفيذه.

4) ينبغي أن تكون لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة موارد كافية ومناسبة لأداء عملها وفقا للمعايير ذات الصلة وغيرها من المتطلبات، بما في ذلك اللجوء في الوقت المناسب إلى مشورة خارجية ومستقلة عند الضرورة.

5) ينبغي لسياسات وإجراءات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تعزز الاتساق في جودة عملها، وينبغي أن تحدد مسؤوليات الإشراف والمراجعة.

6) تؤسس الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عملية رصد تضمن أن يكون نظام رقابة الجودة في الجهاز بما في ذلك أعمال ضمان الجودة هو ذو صلة، وملائم ويعمل بفعالية.

المبدأ الثاني عشر: بناء الكفاءات من خلال التشجيع على التعلم وتبادل المعارف:

1) تشجع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التطوير المهني المستمر والذي يسهم في تميز الفرد والفريق والجهاز.

2) تتبنى الأجهزة الرقابية استراتيجية للتطوير المهني، بما في ذلك التدريب، وتقوم على مستويات الحد الأدنى من المؤهلات والخبرة والكفاءة المطلوبة لتنفيذ عمل الجهاز.

3) تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جاهدة لضمان أن يمتلك موظفيها الكفاءات المهنية ويتلقون الدعم من الزملاء والإدارة للقيام بعملهم.

4) تشجع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تبادل المعارف وبناء الكفاءات لدعم الإمداد بالنواتج[18].

5) ينبغي أن تستفيد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من عمل الآخرين، بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة النظيرة، ومنظمة الإنتوساي ومجموعات العمل الإقليمية ذات الصلة

6) تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جاهدة لتتعاون مع مهنة التدقيق الأوسع نطاقا من أجل تعزيز المهنة.

7) تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جاهدة للمشاركة في أنشطة الإنتوساي وبناء العلاقات مع الأجهزة الرقابية الأخرى والمؤسسات ذات الصلة، لمواكبة القضايا الناشئة وتعزيز تبادل المعارف الإفادة الأجهزة الرقابية الأخرى.

18 انظر ايضا "بناء الكفاءات في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - دليل".

يعتمد مدى قدرة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة على إحداث الفارق في حياة المواطنين على قيام الجهاز بالتالي:

المبادئ الاثني عشرة لقيمة ومنافع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ظل كل غاية من الغايات الثلاث هي:

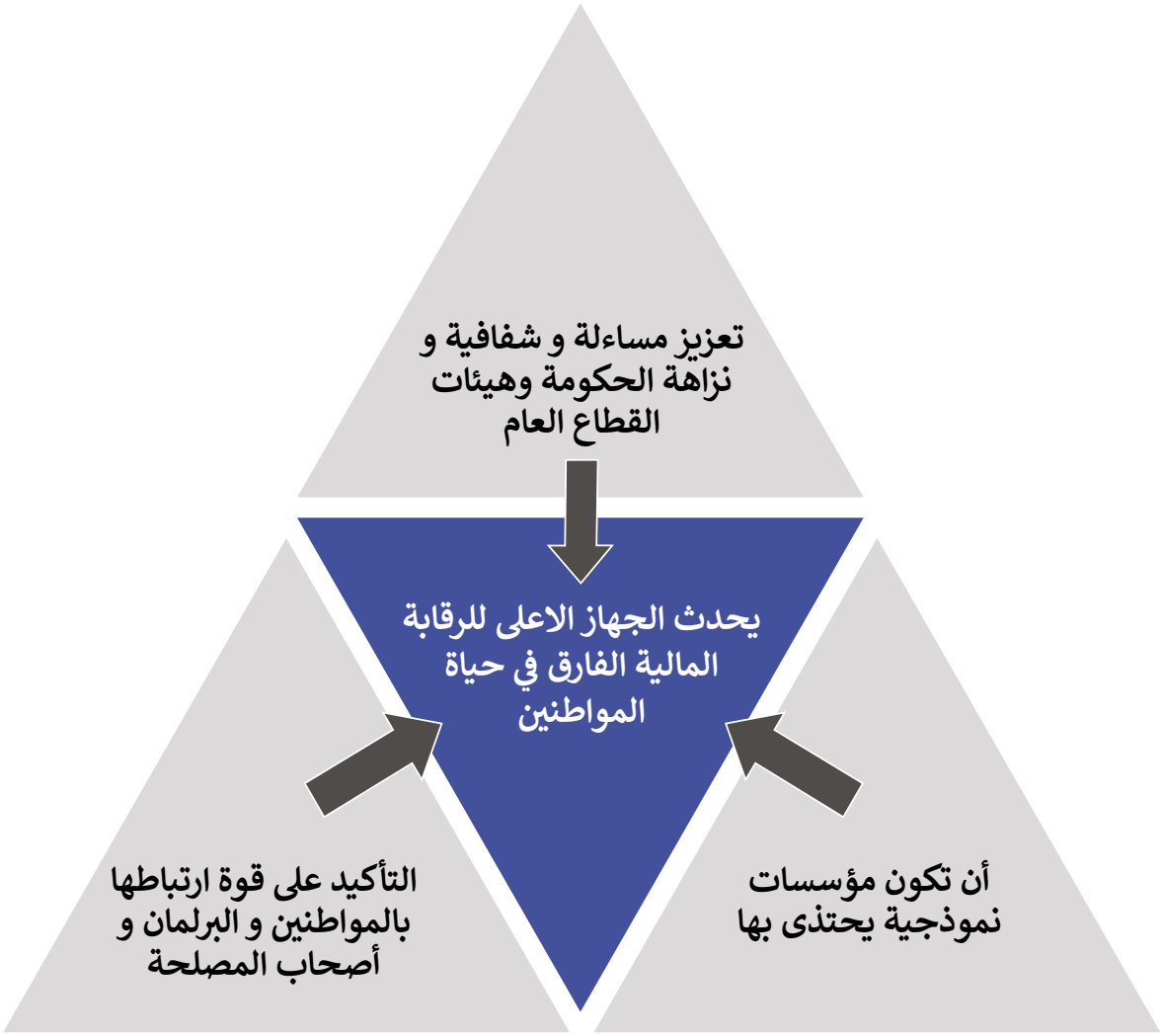

المبدأ الثالث
3
تمكين القائمين على ادارة القطاع العام من الاضطلاع بمسؤولياتها في الاستجابة لنتائج الرقابة و التوصيات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة
المبدأ الثاني
2
تنفيذ مهام الرقابة بما يكفل أن تتم مساءلة الحكومة وهيئات القطاع العام عن إدارتها للموارد المالية و استغلالها
المبدأ الرابع
4
الابلاغ عن نتائج الرقابة وبالتالي تمكين الجمهور من مسائلة هيئات القطاع الحكومي و القطاع العام
المبدأ الاول
1
حماية و صيانة استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة
تعزيز مساءلة و شفافية و نزاهة الحكومة وهيئات القطاع العام
المبدأ الثاني عشر
12
بناء الكفاءات من خلال التشجيع على التعلم و تبادل الخبرات
المبدأ الخامس
5
التجاوب مع البيانات المتغيرة و المخاطر الناشئة
يحدث الجهاز الاعلى للرقابة المالية الفارق في حياة المواطنين
المبدأ الحادي عشر
11
بدل المجهود نحو تحقيق امتياز و جودة الخدمة
المبدأ السادس
6
التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة
التأكيد على قوة ارتباطها بالمواطنين و البرلمان و أصحاب المصلحة
أن تكون مؤسسات نموذجية يحتذى بها
المبدأ العاشر
10
الامتثال بمدونة قواعد السلوك بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة
المبدأ السابع
7
أن تكون مصدر للملاحظة المستقلة والموضوعية لدعم التغيير المفيد في القطاع العام
المبدأ الثامن
8
ضمان شفافية و مساءلة الاجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة
المبدأ التاسع
9
ضمان الادارة الرشيدة للاجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة